العدد 14 مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية تموز 2026
No. 14 Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences July 2026
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

الحكم التقويمي (الأجود) في كتاب سيبويه دراسة نحوية

وديان محمد شعلان الجسام
مديرية تربية الأنبار/ قسم تربية الفلوجة
wdyanmhmd611@gmail.com

ملخص بحث

في هذا البحث درست فيه وظيفة حكم تقويمي نحوي في كتاب سيبويه وهو (الأجود) و طريقة استعماله عند سيبويه ، و بما يتعلق في التأسيس لهذا المصطلح و أهميته في التوجيه النحوي في المسائل التي قومها مصطلح (الأجود) بوصفه أداة تفضيل بين أمرين وصف أحدهما على أنَّه أجود من الآخر و تحديد النصوص النحوية التي استندت بصحتها بمصطلح (الأجود) فرتكز هذا البحث على دراسة و توظيف مصطلح وظيفته معرفة قيمة النص النحوي او القاعدة النحوية في مسائل النحو و الكيفية التي يتتبعها سيبويه في تقويم آراءه بوساطة هذا الحكم التقويمي و تحديد أثره في معرفة القواعد النحوية و التي تتحدد وظيفة هذا المصطلح في مفاضلة ومقارنة الأوجه الجيدة في المسائل النحوية ، وذلك بوصف نص أو عبارة ب(الأجود) .

كلمات مفتاحية : الاجود ، سيبويه

The evaluative ruling (the best) in Sibawayh's book: A grammatical study

Widian Mohammed Shalaan Al-Jassam
Anbar Education Directorate\ Fallujah Education Department

Abstract

This study examines the evaluative function of the grammatical term al-Ajwad ("the preferable" or "the most appropriate") in Kitāb of Sibawayh, with a focus on his methodology in employing this evaluative judgment. It also investigates the theoretical foundation of the term and its significance in grammatical analysis and guidance. The study explores the grammatical issues that Sibawayh evaluates using al-Ajwad as a means of preferring one grammatical opinion or research is based on tracing and analyzing the grammatical passages in which Sibawayh employs the term al-Ajwad, in order to clarify its role in determining the validity and strength of grammatical rules and opinions. Furthermore, it highlights the criteria underlying Sibawayh's evaluative judgments and demonstrates the impact of this term on grammatical reasoning and the establishment of grammatical principles. The study concludes that al-Ajwad functions as a comparative evaluative tool through which Sibawayh distinguishes the most appropriate grammatical analysis among competing alternatives, thereby reflecting his methodological approach to grammatical evaluation and preferencestructure over another based on linguistic and grammatical criteria.

Keywords: Al-Ajwad, Sibawayh

المقدمة

الحمد لله ، حق الحمد ، معطاء النعم ، رافع بالعِلم الأمم ، الواهب بلا حساب ، و أفضلُ صلاة و سلاماً على أشرف الخلق محمد صلى الله تعالى عليه و آله -سيد الرجال- وعلى صحبه المنتجبين الأطهار أجمعين.

فإنَّ كتاب سيبويه بحر لا ينفد بمعانيه و ألفاظه و ساحل كبير ليس له نهاية ، فمع كثرة الدراسات التي عليه ، قد يتوهم بعض الباحثين و الدارسين ، أنَّ البحوث التي تنطلق من كتاب سيبويه ، قد انتهت موضوعاتها ، أُشبعت بحثاً و دراسة ، و لم يعد بإمكان الباحثين ، خلق دراسات من هذا الكتاب العظيم ، فلا شك أنَّ هذه النظرة قاصرة وتنمُ عن عدم كثرة التأمل في هذا الكتاب العجيب في مادته أو طريقة تأليفه أو سياقاته التي كونته ، أو في مصطلحاته التي استعملها سيبويه رحمه الله تعالى ، فكتاب سيبويه فيه من الموضوعات الخفية التي لابدَّ أنْ تدرس ليكون الباحث أكثر قدرة على النظر من مختلف الزوايا في مسائل النحو خاصة و بقية المسائل عامة .

من هذا المنطلق عمدتْ الباحثةُ في هذا الجانب على دراسة موضوع (الحكم التقويمي "الأجود" في كتاب سيبويه دراسة نحوية) لتأكيد على دراسة جانب مهم في هذا الكتاب وفحواه ، الكيفية التي درسها سيبويه للمسائل النحوية بمصطلح الأجود ، لنفهم وظيفة هذا المصطلح في عرض المسائل النحوية التي وصفت بهذا المعنى - الأجود – لتكوين نظرة نحوية شمولية لتلك المسائل في كتاب سيبويه المسمى (الكتاب) و ذلك عن طريق تسليط الضوء على تلك المسائل وعلاقتها بالمصطلح الذي وصفت به .

فترتكز أهمية البحث في استعمال مصطلح (الأجود) في المسائل النحوية ، و ما ينتج عن ذلك دلالة نحوية لا يمكن فصلها عن السياق التي ترد فيه ، فالمسائل النحوية التي وصفت بالمصطلح (الأجود) تعد مسائل سياقية لأنَّها اقترنت بهذا المصطلح السياقي فلا يمكن أنْ نفصلها عنه ، لذا جاء المصطلح تعبيراً مركباً من المسألة و المصطلح على حد سواء .

أولاً : تعريف الحكم في اللغة الاصطلاح :

إنَّ الحكم النحوي له أثر في توجيه المسألة في وجهتها الصحيحة ، لذا من المهم جداً أن نتعرف على مفهوم الحكم في اللغة و الاصطلاح و هو على النحو الآتي :

١- تعريف الحكم في اللغة :

تحدث الخليل رحمه الله تعالى عن هذا المصطلح وارداً معانيه المعجمية قائلاً : ((الحِكمةُ: مَرْجِعُها إلى العَدْل والعِلْم والحِلْم، ويقال: أحْكَمَتْه التَجارِبُ إذا كانَ حكيماً، وأَحْكَمَ فلانٌ عنّي كذا، أي: مَنَعَه))[1] ، فهنا تدور المعاني المعجمية للجذر (حكم) حول عن مركزية الامتلاك في الشيء ،أو المنع ، كما أنَّ أبن فارس جعل أصول (حكم) أصلاً واحداً وهو المنع إذ يقول : ((الحاء والكاف والميم أصل واحد، وهو المنع. وأول ذلك الحكم، وهو المنع من الظلم. وسميت حكمة الدابة لأنها تمنعها، يقال حكمت الدابة وأحكمتها. ويقال: حكمت السفيه وأحكمته، إذا أخذت على يديه))[2] ، فيتضح لنا من معنى ومفهوم التعريف اللغوي ، أنَّ (حكم) تدل على امتلاك أو اكتساب أو منع .

٢- مفهوم الحكم في الاصطلاح :

مصطلح الحكم في الحقيقة هو :((ما توجبه العلة))[3] ، أي : أنَّ الحكم في هذا التعريف هو نتيجة لوجود علة في النص فمن خلال العلة نصدر الحكم المناسب في ذلك، فكل علة في النحو لابدَّ أنْ يكون لها حكم نحوي وهذا الحكم ما يوجب العلة ، وجعل الجرجاني الحكم بمعنى الاسناد الاسناد ، إذ يقول : ((الحكم: إسناد أمر إلى

---

[1] - العين: مادة حكم : 3/ 66.
[2] - مقاييس اللغة : مادة حكم : 2/ 91.
[3] - شرح الرضي على الكافية : 1/ 101.

آخر إيجابًا أو سلبًا))[1]، هذا يعني أنَّ الحكم في هذه الحالة بين أمرين أولاً الحكم ثم المسألة المراد الحكم عليها ومن ذلك الحكم (الأجود).

و قد استعمل كثير من العلماء مصطلح الحكم في المسائل النحوية و منهم المبرد إذ يقول : ((وَاعْلَم أَنَّه مَا كَانَ على حرفين وَلَا يُدرى مَا أَصله الَّذِي حذف مِنْهُ فإِنَّ حكمه فِي التصغير وَالْجمع أَن تثبت فِيهِ الياءُ))[2] و هو ليس حكراً على المسائل النحوية بل يتعدى ذلك إلى جميع علوم اللغة ومنه علم الصرف إذ يقول ابن السراج : ((والمصدر حكمه حكم اسم الفاعل))[3] ، فهنا ذكر علة الحكم أو سببه وهو على كونه على حرفين و لا يدري ما أصله .

و استعمل مصطلح الحكم ابن دُرستويه في كتابه تصحيح الفصيح في سياق جمع البأس قائلاً في ذلك : ((وهو البأس، وجمعوه على أبؤس، وإنَّما حكمه أنْ يقال: عسى الغوير أن يبأس، أو يبئس بأساً ، وقد نصب بها بعضهم أيضاً في ضرورة الشعر))[4] ، فاستعمل حكمه أي : وجهه الصحيح من حيث الاستعمال ، و جاء في كتاب التعليقة على كتاب سيبويه تعبير عنه في القاعدة المشابهة لأسم الآخر إذ يقول : : ((إذا قلت: يا رجلاً، لم ترد واحدًا بعينه مقصودًا، إنما نادَيْتَ واحدًا من هذا النوع فكُلّ من أجابك منهم فهو الذي أردْتَ، وأنت في المعرفة قاصدٌ لواحد بعينه، ولو أردت رجلاً بعينه نادَيْتَ لكان حكمه حكم (زيدٍ) في أنه مقصود بعينه))[5] ، فهنا الحكم استعمل في السياق الاعرابي . واستعمل أبو الفتح عثمان ابن جني رحمه الله تعالى مصطلح الحكم في سياق الزائد و ذلك يظهر في قوله : ((لأنَّ الزائد حكمه أن يمكن طرحه ولا يختل الكلام بذلك))[6] ، فالدلالة لفظ الحكم هنا للتعبير عن كونه علامة أو إشارة .

المبحث الأول : التأسيس للحكم التقويمي(الأجود) في اللغة :

ممكن القول أنَّ أول استعمال مصطلح (الأجود) عند أول من ألَّف في النحو، ومنهم سيبويه رحمه الله تعالى ، و كثير من العلماء الذين ألَّفوا في كتبهم استعملوا هذا المصطلح للتعبير عن مسائلهم موضوعاتهم النحوية و لإعطاء تلك المسائل القيمة العلمية أو مدى قبولها أو ردها عندهم، ربما تمثل رأي جمعي أو رأي فردي يتفرد به عالِم أو مؤلف ، فربما هناك مسألة وصفت بالأجود عند عالِم و عند آخر وصفت بوصف مبتذل، أو يكون على وجه المقارنة بين مسألتين تكون إحداهما الأجود والأحسن ، وسندرس موضوعات في ذلك على النحو الآتي :

أولاً : مفهوم (الاجود) عند علماء اللغة :

مصطلح (الأجود) لم أجد له تعريف عند علماء اللغة في الإصلاح ، لكنني وجدت في كتابَ المفصل في تاريخ النحو العربي مفهوم مصطلح (اللغة الجيدة) التي هي أقرب إلى مفهوم (الأجود) في اللغة ، إذ يقول : ((اللغة الجيدة فما كانت شائعة في المناطق الفصيحة و موافقة للقواعد الفصيحة المستنتجة منها ذلك كرفع المرفوع و نصب المنصوب و أمثال ذلك من الظواهر الاعرابية))[7] ، هذا يعني أنَّ هذا الحكم -الاجود – هو بمثابة قيمة علمية او وصفها بذلك .

---

[1] - التعريفات: 92.
[2] - المقتضب : 1/ 233.
[3] - الأصول في النحو : 1/ 52.
[4] - تصحيح الفصيح وشرحه: 42.
[5] - التعليقة على كتاب سيبويه :1/ 328.
[6] - سر صناعة الإعراب : 1/ 272.
[7] -المفصل في تاريخ النحو العربي :220.

و نقَل السيوطي رحمه الله تعالى نصَّاً عن ابن هشام فيه إشارة إلى مفهوم هذا المصطلح ولكنَّه لم يذكره صراحة بل ذكر أحكام أخرى تشبه إذ يقول : ((قال ابنُ هشام: اعلم أنهم يستعملون غالباً وكثيراً ونادرا وقليلا ومطَّرداً فالمطَّرد لا يتخلَّف والغالبُ أكثر الأشياء ولكنه يتخلَّف والكثير دونه ، والقليل دون الكثير والنادر أقل من القليل فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبُها والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب والثلاثة قليل والواحد نادر فعلم بهذا مراتبُ ما يُقالُ فيه ذلك))[1] ، مِنْ هذا النص يتبين لنا أنَّ حكم (الأجود) هو ما يستعمل في المراتب سواء كانت تلك المراتب تعبيرات أو جمل فهو يقارن بين شيئين أو أكثر من شيئين ، لوصف تلك المراتب ثم يرجح الأجودَ منها أي يختار بين أشياء صحيحة واحدة منها أكثر صحة أو استعمالاً في الفصاحة .

ثانياً : استعمال (الأجود) عند اللغة :

هناك حقيقة ، نفهما عند دراسة هذا المصطلح وفحواها أنَّ مصطلح الأجود مستعمل في جميع علوم اللغة بوجه عام وفي علم النحو بوجه خاص ، وهو أنَّ هذا المصطلح يعبر عن المسائل لتشخيص الأكثر قيمة سواء أكان ذلك فصاحةً أو استعمالاً .

من ذلك ما عبَّر به المبرد في استعمال (الحكم) في طريقة الجمع إذ يقول : ((اعْلَم أَنَّ مَا كَانَ من هَذَا من ذَوَات الْوَاو فإِنَّ الأَجود فِيهِ أَن تصحّ الْوَاو وَتظهر وَذَلِكَ قَوْلك على قَوْل من قَالَ فِي جمع شَاهد شُهَّد فِي صَائِم صُوّم وَقَائِل قُوّل))[2] ، فهنا (الأجود) قارن بين إظهار الواو وعدم إظهارها و الأجود في اظهارها ، و قال أيضاً في موضع آخر :((من يَأْته من إِن يأتنا نأته عَامِدين تأت يكرمك أَن رفعت يكرمك فَالْمَسْأَلَة جَيِّدَة لِأَن تقديرها من يَأْته زيد يَأْتِ فِي حَال إكرامه لَك والأجود أَن تَقول تأته يكرمك لتشغل الْفِعْل بالمفعول إِذْ كَانَ خَبرا))[3]، فهنا مقارنة بين استعمالين كلاهما صحيحان والأجود هو أن تقول : (تأته يكرمك) وهذا أفصح من الأول .

و استعمل ابن السراج هذا المصطلح للتعبير في طريقة الجمع إذ يقول : ((اعلم: أن كل ما يجمع بغير الواو والنون نحو: حسن وحسان فإن الأجود فيه أن تقول: مررت برجل حسان قومه))[4]

ثمَّ استعمل هذا المصطلح ابن السراج في العطف على اللفظ إذ يقال :((والأجود أن تعطِفَ على اللفظ فتقول: لا حولَ ولا قوةٌ, هذا إذا جعلت لا الثانية مؤكدة للنفي ولم يقدر أنك ابتدأت النفي بها, فإن قدرت ذلك كان حكمها حكم الأول فقلت: لا حولَ ولا قوةَ, وإن شئت عطفت على الموضع كما خبرتك))[5] فهنا سياق استعمال النص في المفاضلة .

و أردف ابن السراج على إلحاق الياء في الاسم إذ يقول : ((ثم رأيت علي بن سليمان قد خالفه، فقال: الأجود إثبات الياء وحذفها جائز, والعلة في جواز حذفها أنها كانت محذوفة من قبل دخول الألف واللام, وسبيل الألف واللام إن دخلتا في غير هذا أن لا يغير الاسم عما كان عليه, وأجري هذا مجرى ذلك, فتقول: العاص والمتعال))[6] فهنا ذكر ابن السراج علة الحكم التي وردت في النص كونها في الأصل محذوفة .

و تحدث أبو علي القالي رحمه الله تعالى في المنصرف من اسم الممدود مستعملاً هذا المصطلح إذ يقول : ((أن كل منصرف من الممدود عند أصحابنا، فتثنيته بالألف والنون فى حال الرفع, وبالياء والنون فى حال

---

[1] - المزهر في علوم اللغة وأنواعها : 1/ 186-187.
[2] - المقتضب : 1/ 128.
[3] - المصدر نفسه : 2/ 62.
[4] -الأصول في النحو : 1/ 136.
[5] - المصدر نفسه : 1/ 386.
[6] - عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس: 180.

النصب والجر, بمنزلة ما آخره غير معتل من غير الممدود وذلك قولك رداءان وكساءان وعلباءان, فهذا الأجود والأكثر فى كلام العرب))[1] ، فهنا اردف الاجود بالاكثر لأن كلا الاستعمالين مختلفين فلم يكتفِ بالأول .

و استعمل أبو سعيد السيرافي هذا المصطلح في الحديث عن تعريف الكلم قائلاً : ((أنَّ الكلم اسم ذات الشيء، والكلام اسم الفعل المصرّف من الكلم، كما أنَّ النعل الملبوسة اسم ذات الملبوس، والانتعال والتنعيل و الإنعال، وما أشبهه اسم الفعل المصرّف منها ، والفعل قبل ما صرّف منها، فكذلك الكلم قبلما يصرّف منها، و أقدمها في الرتبة اسم الذات، فذكره دون اسم الحدث، و المصدر الذي هو فرع ، ولو ذكر الكلام، ما كان معيبا، ولكنه اختار الأفصح الأجود لمعناه الذي أراده))[2] ، فالواضح أنَّ هذا المصطلح قد استعمل هنا مقترناً بالأفصح .

و شرح أبو الفتح عثمان ابن جني رحمه الله تعالى معاني (أنَّى) و استعمل مصطلح (الأجود) و بين الأجود أن تأتي بمعنى (كيف) أيضاً ، إذ يقول : ((وتكون بمعنى: "مِنْ أينَ" كقوله: "أنَّى يكون لَهُ ولد?" أي من أين. والأجْودُ أن يقال فِي هَذَا أيضاً كَيْفَ))[3] فهنا واضح تفضيل استعمال عن استعمال آخر .

المبحث الثاني : أهمية مصطلح (الأجود) في التوجيه النحوي :

هذا المصطلح من الأشياء التي لها فائدة كبيرة في التوجيه النحوي ، ومعرفة الصواب في المسألة أو الرأي النحوي الأكثر استعمالاً أو فصاحة عند العرب فهو يعطي إشارتين :

١- يُعلمنا أيَّ المسألة الأكثر جودة في الفصاحة وطريقة الاستعمال .
٢- و يُعلمنا ، أيَّ المسألة التي هي أقل من التي الحكم عليها بأنَّها أكثر جودة .

فعلينا أن نتعرف على طريقة استعمال مصطلح (الأجود) في التعبير عن المسائل التي وصفت بأنَّها أجود من الأخرى أو من المسائل الأخريات ، وهو على النحو الآتي :

أولاً : توظيف مصطلح(الاجود) في التوجيه النحوي :

هذا المصطلح له أثر كبير في توجيه المسائل النحوية التي ترد بوجهين أو أكثر فيفضل إحداها على أخرى ، فقد استعمل محمد بن الله جمال الدين هذا المصطلح في المفاضلة بين استعمال أسرع وسرعى و رجح الأولى إذ قال : ((إذا جمع أفعل العاري لتجرده من معنى التفضيل إذا جرى على جمع جاز أنْ يؤنث إذا جرى على مؤنث، ويجوز أنْ يكون منه قول "حنيف الحناتم" في صفات الإبل: سَرْعى وبَهيا وغزرى، وكان الأجود أنْ يقال أسرع وأبهى وأغزر، إلا أنَّه لما لم يقصد التفضيل جاء بفَعْلى موضع فعيلة ، كما جاء قائل البيت بألائم في موضع لئام، وعلى هذا يكون قول ابن هانئ: كأنّ صُغْريَ وكُبْرى صحيحا لأنَّه لم يؤنث أصغر و أكبر المقصود بهما التفضيل، وإنَّما أنث أصغر بمعنى صغير وأكبر بمعنى كبير))[4] ، فهنا استعمل هذا المصطلح بين أشياء صحيحة ولكن فاق بعضها على البعض الآخر .

ثمَّ اردفَ ذلك في استعماله للمصطلح في تفضيل بين المجرور بالمصدر أو المرفوع المحل ، إذ يقول : ((المجرور بالمصدر المضاف إما مرفوع المحل وإما منصوبه، فلك فيما نعت به أو عطف عليه أن تجره حملا على اللفظ، وهو الأجود ما لم يعرض مانع. ولك أن تنصبه حملا على الموضع إن كان المجرور منصوب الموضع))[5] فهنا الاستعمال واضح في تفضيل الجر حملاً على اللفظ .

---

[1] - المقصور والممدود لأبي علي القالي: 308.
[2] - شرح كتاب سيبويه : 1/ 12.
[3] - الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: 100.
[4] - شرح التسهيل لابن مالك : 3/ 61.
[5] - المصدر نفسه : 3/ 120.

و جاء في شرح الكافية الشافية للرضي الاستراباذي ، في إثبات نون الياسمون إذ قال : ((والعرب تقول: "اليَاسَمُون" في حال الرفع، والنصب، والجر ، ويقولون: "ياسمون البر" فيثبتون النون مع الإضافة ويفتحونها." ومنهم من ..... يجريه مجرى "الزيتون" وهو الأجود))[1] فهنا الشارح بين الأجود أن نعامل النون ليست للأعراب بل أنَّها من بنية الكلمة الأصلية و ليست نون الجمع الزائدة التي تتغير بحسب الموقع الاعرابي .

كما إنَّه أردف الاستراباذي القول في المعلَّق قائلاً : ((فإن كان الواقع بين المعلق، والمعلق غير مضاف: نحو: "علمت زيدًا من هو" جاز نصبه، وهو الأجود))[2] .

و استعمل أبو الفداء بن شاهنشاه ، مصطلح الأجود في الجزم و بين أنَّ الأجود في ذلك الوقوف بهاء السكت ، قائلاً : ((وأمّا المعتل فيوقف على المرفوع و المنصوب من الفعل الذي اعتلّت لامه بإثبات أواخره نحو: هو يغزو ولن يخشى، وأما الوقوف على المجزوم ففيه وجهان:

الأوّل: وهو الأجود، أن تقف عليه بهاء السكت نحو: لم يغزه ولم يرمه ولم يخشه، وكذلك المبني نحو: أغزه وارمه واخشه بحذف لام الفعل للجزم وإلحاق هاء السكت، ليقع الوقف عليها بالسكون وتسلم الحركات التي قبلها لتدلّ على المحذوف.

والثاني: أن تقف بلا هاء بحذف اللّام وإسكان ما قبلها فتقول: لم يغز ولم يرم))[3] ، فهنا تفضيل الاستعمال الأول على الأستعمال الثاني وهو يمثل رأي فربما يذكر المؤلف مجموعة من التوجيهات و يصف إحداها بالأجود لا منكراً البقية وانما رأى بذكر الأولى ووصفها بأنَّها الأجود.

كما أثبت السيوطي أنَّ إستعمال ما يجمع بواو ونون ، الأجود فيه أنْ يستعمل بمنزلة الفعل المقدم ، إذ قال: ((ما كان يجمع بالواو والنون، نحو: منطلقين وفإنَّ الأجود فيه أنْ تجعله بمنزلة الفعل المقدم، فتقول: مررت برجل منطلق قومه))[4] ، فهنا قد حدد الأجود في هذا وهو أنْ تجعله بمنزلة الفعل المقدم الذي مثَّل رأي جلال الدين السيوطي.

واستعمل القُوجَوي للتعبير عن حذف الألف في (ما) الاستفهامية إذا سبقت بحرف جر إذ بينَ أنَّ الأجود حذف الف ما فقال : ((يجب حذف ألفِها على الأجود))[5] ، فهنا الوجوب بعلة كونه الأجود في الحذف بدل الإثبات . فالواضح أنَّ مصطلح (الأجود) له فائدة كبيرة في التوجيه النحوي في تفضيل رأي عن رأي آخر أو مسألة عن مسألة أخرى وهكذا يستعمل في النص النحوي لترجيح في المسائل النحوية وذلك بغية الوصول إلى الدقة في التوجيه النحوي .

ثانياً : اقتران مصطلح (الأجود) بلفظ آخر :

حين تتبعت هذا المصطلح في النصوص النحوية وجدته -الأجود- مقترناً في مصطلح آخر و في الغالب يقترن بمصطلح (الحسن) فيقال (أجود حسن) وهذا الاستعمال يأتي ليعطي طريقة من طرق استعمال المؤلف لهذا المصطلح ربما لتأكيد فصاحة و صحة الرأي الذي يرجحه .

و استعمل سيبويه رحمه الله تعالى مصطلح الأجود مقترناً بمصطلح الحسن إذ يقول : ((ولا بد من هذا، لأنّه لا يَخلو الفعلُ من مضمَرٍ أو مظهَرٍ مرفوعٍ من الأسماء، كأنّك قلت إذا مثّلتَه: ضربَنى مَن ثَمَّ وضربتُ قومَك،

---

[1] - شرح الكافية الشافية : 1/ 198.
[2] - المصدر نفسه : 2/ 563.
[3] - الكناش في فني النحو والصرف : 2/ 162.
[4] - الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي : 2/ 222.
[5] - شرح قواعد الإعراب : 1/ 157.

وتركُ ذلك أجود وأحسن، للتبيان الذي يجيء بعده، فأُضمر مَنْ لذلك))[1] فهنا استعمل سيبويه مصطلح تركيبي و ذلك (أجود وأحسن) وهذا تأكيد منه على ترك عبارة (ضربَنى مَن ثَمَّ وضربتُ قومَك) لأن ذلك ليس بصحيح فنجد أنَّ هذا المصطلح يستعمل في الترك لا الاثبات فقط .

و علَّق أبو سعيد السيرافي رحمه الله تعالى على ذلك التعبير قائلاً : ((ما قاله بعض أصحابنا أنَّ شيئا من الكلام قد سقط، وأن تمامه، وترك ذلك جائز، وذكره أجود، وأحسن للبيان الذي يجيء بعده. يعني: وترك ضمير الجماعة جائز، وإبانة ضميرهم أجود لذكر الجماعة التي تأتي بعده))[2] .

ثم جاء به أبو حيان الاندلسي في ذلك ، التعبير (اضربني و ضربت قومك) فوصفه جائز قبيح فقال :((اضربني وضربت قومك، فقال: جائز، وهو قبيح أن تجعل اللفظ كالواحد قال: كأنك قلت ضربني (من) ثم وضربت قومك، وترك ذلك أجود وأحسن، وهو رديء في القياس))[3] ، فالاستعمال ربما جائز لكنه في الوظيفية النحوية غير صحيح .

فالواضح أنَّ العلماء استعملوا مصطلح الأجود مقترناً بغيره من المصطلح لتأكيد إثبات رأي أو تأكيد في ترك رأي ما فهو في كلا الحالين يستعمل لتثبيت فكرة يريد المؤلف إثباتها سواء أكان ذلك سلباً أم إيجاباً .

المبحث الثالث : مسائل (الأجود) في كتاب سيبويه :

هناك مسائل محددة استعمل سيبويه فيها مصطلح (الأجود) للتعبير عن رأيه في المسألة النحوية في ذلك ، بغية اثبات و ترجيح قاعدة عن أخرى أو نص عن نص آخر وهي ضمن مجموعة مسائل هي على النحو الآتي :

مسألة : الرفع في فاعل الجملة المعطوفة :

في هذا المسألة ، تحدث سيبويه ، هنا على جواز الرفع و النصب ، على اسم المعطوف الذي يجوز فيه وجهان إذ يقول سيبويه : ((تقول ما زيدٌ ذاهبا ولا مُحْسِنٌ زيدٌ، الرفعُ أَجْوَدُ وإن كنت تريد الأوّلَ، لأنَّك لو قلتَ ما زيدٌ منطلقا زيدٌ لم يكن حدَّ الكلام، وكان ههنا ضعيفاً، ولم يكن كقولك ما زيدٌ منطلقا هو، لأنّك قد استغنيتَ عن إظهاره وإنَّما ينبغي لك أن تُضْمِرَه... وقد يجوز أن تنصب))[4] . ففي هذا النص رجح الرفع فيها ، و علل ذلك سيبويه بأنَّ الاضمار ما ينبغي في ذلك قال (وإنَّما ينبغي لك أن تُضْمِرَه) وهو اسم زيد لأنك ستكرر الاسم مرتين في ذلك . فحدد سيبويه برفع محسن على إنَّه مبتدأ لخبر محذوف تقديره هو فكان الأجود الرفع لأن ما لم تعمل بعد العطف ، و شرح أبو سعيد السيرافي هذه المسألة ، قائلاً : ((ما زيد ذاهبا، ولا محسن زيد "، الرفع أجود، و إنْ كان، يريد الأول: لأنك لو قلت: " كان زيد منطلقا زيد "، لم يكن حد الكلام ، وكان هاهنا ضعيفاً، ولم يكن كقولك: " ما زيد منطلقا هو "؛ لأنك قد استغنيت عن إظهاره، و إنَّما ينبغي لك أن تضمره ألا ترى أنك لو قلت: " ما زيد منطلقا أبو زيد "، لم يكن كقولك: " ما زيد منطلقا أبوه "؛ لأنك قد استغنيت عن إظهاره، وإنما كان ينبغي لك أن تضمره. فلما كان هذا كذلك، أجرى مجرى الأجنبي، واستؤنف على حياله حيث كان ضعيفا فيه))[5] ، فهذه كلها علل وتبريرات على الرفع و عدم تكرار ذكر الاسم الظاهر أو المضمر في النص .

---

[1] - الكتاب لسيبويه : 1/ 80.
[2] - شرح كتاب سيبويه : 1/ 371.
[3] - ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي : 4/ 2143.
[4] - الكتاب لسيبويه : 1/ 62.
[5] - شرح كتاب سيبويه : 1/ 334.

ثمَّ علَّق ابن الشاطبي ، على هذه المسألة و بيَّنَ إعادة المبتدأ بلفظه ضعيف في الكلام العربي قائلاً في ذلك : ((وأما إعادة المبتدأ بلفظه فضعيف في الكلام، وقد نص على ذلك سيبويه في باب "ما"))[1] ، و قد قال أجاز السيرافي النصب و الرفع في هذه المسألة قائلاً : ((قد يجوز أن تنصب فتقول: ما زيد ذاهبا ولا محسنا زيد، تجعل الظاهر كالمضمر، وتجعله معطوفا على الخبر عن الأول))[2] ، و حدد أحد الباحثين حالة الرفع إذ بقول : ((على أَنْ لا تُشركَ الاسمَ الآخِرَ في ما ولكن تَبْتَدِئُهُ، كما تقول: ما كان عبدُ الله منطلقا ولا زيدٌ ذاهبٌ، إذا لم تجعله على كانَ وجعلتَه غير ذاهب الآن. وكذلك ليس. وإن شئت جعلتها لا التي يكون فيها الاشتراك فتنصب، كما تقوم في كان: ما كان زيدٌ ذاهبا ولا عمرو منطلقا. وذلك))[3] ، من هذا المسألة يتبين للباحثة إنَّ ما ذهب إليه سيبويه هو الصحيح والسبب في ذلك لبعد ما عن العمل في الجملة المعطوفة و ان الاستئناف بعد العطف امر معمول فيه في اللغة العربية فلا ضير فيه أنْ يرجح في هذه المسألة.

مسألة: رفع الاسم تقدم على فعله .

في هذه المسألة تحدث سيبويه رحمه الله تعالى عن الاسم المتقدم في اللغة على الفعل أي: إذا تقدمَ الاسم على فعله ففيه وجهان الأول الرفع على أنَّه مرفوع بالإبتداء و النصب على أنَّه مفعول به منصوب مقدم ، وقد تناول سيبويه رحمه الله تعالى هذه المسألة ، قائلاً : ((وقد قرأ بعضُهم: " وأمَّا ثمود فهديناهم .... على النصب والرفع، فالنصب عربيٌ كثيرٌ والرفْعُ أَجودُ، لأنّه إذا أراد الإعمال فأقرب))[4] ، فهنا الاسم مرفوع بالابتداء أي متجرد عن عامل الفعل الذي أتى بعده وهو ما يمثل رأي سيبويه ، لذا وصف سيبويه أن الرفع هو الأجود من نصبه والنصب تبعاً للفعل (هدى) .

وتحدث المبرد بضربه أمثلة متنوعة على أساس ما يخص هذا الاسم المقدم ، إذ يقول : ((هُوَ على التَّقْدِيم وَالتَّأْخِير لَا يكون إِلَّا ذَلِك لِأَن الْمَعْنى مهما يكن من شَيْء فزيدا ضربت أَو فَضربت زيدا وَلَو قَالَ قَائِل أَمَّا يَوْم الْجُمُعَة فَإِنَّك مرتحل لجَاز فَيكون التَّقْدِير مهما يكن من شَيْء فَفِي يَوْم الْجُمُعَة رحلتك فَهَذَا تَقْدِير مَا يَقع فِي أَمَّا وَالدَّلِيل على أَنَّهَا فِي معنى الْجَزَاء لُزُوم الْفَاء لجوابها نَحْو أَمَّا زيد منطلق {فَأَما الْيَتِيم فَلَا تقهر} (وَأَمّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُم} و {أَمّا مَنْ اسْتَغْنَى فَأنتَ لَهُ تَصَدَّى} فَالْمَعْنى مهما يكن من شَيْء فَهَذَا الْأَمر فِيهِ فَإِنَّمَا تقديرها فِي الْكَلَام كُله التَّقْدِيم وَالتَّأْخِير لَا يكون إِلَّا على ذَلِك))[5] .

ثمَّ بينَ المبرد في موضع آخر ، أنَّ القياس نصب كل اسم تأخر عن فعله إذ يقول : ((أَلا ترَاهُ قَالَ - عز وَجل - {وَأما ثَمُود فهديناهم} / كَقَوْلِك: ثَمُود هديناهم وَمن رأى أَن يَقُول: زيدا ضَربته نصب بِهَذَا فَقَالَ: أما زيدا فَاضْرِبْهُ وَقَالَ: {فَأَما الْيَتِيم فَلَا تقهر} فعلى هَذَا فقس هَذَا الْبَاب))[6] فهذا من باب القياس بنصب الاسم المتقدم عليه .

ثمَّ بيَّنَ أبو سعيد السيرافي إعراب هذه الآية الكريمة بعد أمَّا أوردَ الآية الكريمة جاعلاً ثمود مبتدأً ، إذ يقول : ((قال: (ومثل ذلك قوله تعالى: وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ، يعني: أن " ثمود " مبتدأ، و " فهديناهم " في موضع الخبر مبني عليه وفيه ضمير يعود إليه))[7] و كان الضمير يعرب مفعولاً ثانياً منصوباً بالفتح .

---

[1] - شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية : 1/ 636، وينظر: الكتاب : 62/1.
[2] - شرح أبيات سيبويه (1/ 87)
[3] -قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه (ص: 252)
[4] - الكتاب لسيبويه : 1/ 82.
[5] - المقتضب : 2/ 355.
[6] - المصدر نفسه : 3/ 27.
[7] - شرح كتاب سيبويه : 1/ 373.

ثمَّ بين في موضع آخر أبو سعيد السيرافي و برر ذلك في : ((قوله (ثمود) مرفوع بالابتداء، وإن كان (فهديناهم) قد وقع على ضميره وقبله منصوب، وهو قوله: فَأَرْسَلْنا عَلَيْهِمْ رِيحاً صَرْصَراً))[1]

وحدد أبو علي الفارسي السبب في وقوع الخلاف في هذه المسألة وهو حرف العطف الفاء و كأنَّه فصل بين العامل وهو الفعل والمعمول وهو المفعول به إذ يقول : ((حرف العطف لا يدخل على مثله ، ألا ترى أنَّ حرف عطف لا يدخل على حرف عطف، فإذا كان كذلك علمت أنها بمنزلة قوله: "وأما ثمودُ فهديناهمْ" في أن حرف العطف دخل على حرف يصرف الكلام إلى الابتداء))[2]

و ربما بعضهم يعلل رفع الاسم ، الذي يأتي قبل الفعل لكن يشترط في ذلك بعد وجود مفعول به ، إذ يقول أبو سهل الهروي : ((فعل يعمل في الاسم الذي بعد «أما» نصبته به، وزال معنى الابتداء كما يزول في غير هذا الموضع بدخول العوامل، فتقول: «أما زيد فرأيت»، و «أما أخاك فأكرمت»، يجري الكلام في الإعراب مع دخولها مجراه قبل دخولها، قال الله عز وجل: {فأما اليتيم فلا تقهر}، نصب «اليتيم» بوقوع الفعل عليه، وقال: {وأما ثمود فهديناهم}، فرفع بالابتداء لاشتغال الفعل عنهم بضميرهم))[3] ، فعلل رفع الاسم (ثمود) اشتغال الفعل بالضمير الذي اتى بعده .

و أوضح مجد الدين أبو السعادات اللازم وهو لزوم الفاء الخبر قائلاً في ذلك : ((من اللازم: قولهم: أمّا زيد فقائم، وقوله تعالى:وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْناهُمْ... ففيها معنى الشّرط؛ فلزمت الفاء الخبر))[4] فهنا على هذا الرأي ثمود متعلق بالفعل هدى كما تعلق زيد في الخبر (خبر) .

وقد فسَّر ابن يعيش سياق هذه الآية بآية أخرى وهي لا تشبه قولنا (زيداً ضربته) لأنه ليس هناك فاصل بين العامل والمعمول المقدم ، إذ يقول : ((فأمّا قوله تعالى: {وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ} ، فالقراءة بالرفع على الابتداء و إنْ كان قبله {فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا} لِما ذكرناه من حالِ "إمَّا"، وقد قرأ بعضُهم: {وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ} بالنصب، وليس ذلك على حدِّ "زيدًا ضربته" لأنَّ ذلك ليس بالمختار، والكتابُ العزيزُ يُختار له. والذي حسّنه عند هذا القارئ ما في "أَمَّا" من معنى الشرط، والشرطُ يقتضي الفعلَ، فاعرفه))[5] .

و قد وصف الرفع حالة شاذة ، و السبب في ذلك أن الفعل موجود كان يقتضي على رأي عثمان ابن الحاجب إذ يقول :((كان النصب أولى، وإنّما حسن الرفع مع «أمّا» مع تقدّم الجملة الفعليّة لأنّها انقطع ما بعدها عمّا قبلها، وكذلك «إذا» التي للمفاجأة، وإذا نصب مثل قوله: (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْناهُمْ) على القراءة الشاذّة فالتقدير: وأمّا ثمود فهدينا فهديناهم لأنّ الفعل لا يليها، وروي قوله))[6] ،فهذا يعني أنَّ رفع الاسم شاذاً في هذه الحالة .

و قد أحال أبو حيان الأندلسي رحمه الله تعالى ، الضم إلى كونه قراءة ضعيفة بحسب الآراء التي أوردها، إذ قال : ((قال وقد قرأ بعضهم «وأمَّا ثمود فهديناهم» بالنصب. ودعوى ابن خروف، وابن عصفور ضعف هذه القراءة، لم يذكره سيبويه، وقال: القراءة لا تخالف لأنها السنة، وعن الأخفش أن (خلقناه) صفة، ولا يكون ذلك إلا مع قراءة الرفع وقد قرئ بالرفع.))[7] فكان الرفع حالة شاذة في هذا السياق .

مما يبدو لي أنَّ رفع الاسم المتقدم (ثمود) فيه من صواب والصحة وهو جائز لسببين :

---

[1] - المصدر نفسه : 1/ 398.
[2] - المسائل البصريات : 1/ 686.
[3] - الأزهية في علم الحروف: 49.
[4] - البديع في علم العربية : 1/ 86.
[5] - شرح المفصل لابن يعيش : 1/ 407.
[6] - الإيضاح في شرح المفصل: 289.
[7] - ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي : 4/ 2169.

١- وجود فاصل بين العامل والمعمول وهو حرف العطف الفاء .
٢- إذا تقدم الاسم عند البصريين وان كان في الفاعل إلا انه مشابه لذلك فكما تغير الاعراب في تقدم الفاعل قد يتغير في تقدم المفعول به في هذه الحالة . فهذا وجه ليعرب الاسم (ثمود) مبتدأ خبره الجملة الفعلية التي بعده .

مسألة: ما يقع بوجهين بعد العطف :

في هذه المسألة تتناول ، الاسم المعطوف على مجرور ففيه رأيان الأول : و قد تناول سيبويه هذه المسألة قائلاً : ((هذا ضاربُ زيدٍ وعمرو، إذا أَشركتَ بين الآخِر والأوّل فى الجارّ؛ لأنه ليس فى العربية شيء يَعْمَلُ فى حرف فيَمتنع أن يُشْرَكَ بينه وبين مثلِه ، و إن شئت نصبت على المعنى وتُضمِرُ له ناصِباً ، فتقولُ: هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً، كأنّه قال: ويَضرِبُ عمراً، أو وضارِبٌ عمراً ... والجُّر أجودُ))[1] فهنا جعل سيبويه رحمه الله تعالى و الجر هو الأجود و السبب في ذلك وجود حرف عطف قبله اسم المجرور .

و علل المبرد سبب نصب الاسم في هذه الجملة إذ يقول :((وَنصب الثَّانِي لِأَنَّهُ أعمل فِيهِ الْفِعْل كَأَنَّهُ قَالَ أَو باعث عبد رب وَلَو جَرّه على مَا قبله كَانَ عَرَبيا جيدا مثل النصب ، وَذَلِكَ لِأَنَّ من شَأْنهمْ أَنْ يحملوا الْمَعْطُوف على مَا عطف عَلَيْهِ نَحْو هَذَا ضَارب زيد وَعَمْرو غَداً وينصبون عمرا إِلَّا أَنَّ الثَّانِي كلما تبَاعد من الأول قوي النصب و اختير نَحْو قَوْلك هَذَا معطي زيد الدَّرَاهِم وعمرا الدَّنَانِير والجر جيد بَالغ ، وَلَو قلت هَذَا معطي زيد الْيَوْم الدَّرَاهِم وَغداً عمراً الدَّنَانِير لم يصلح فِي عَمْرو إِلَّا النصب لِأَنَّك لم تعطف الِاسْم على مَا قبله وَ إِنَّمَا أوقعت الْعَطف على الظَّرْف فَلم يقو الْجَرّ ، أَلا ترى أَنَّك تَقول مَرَرْت بزيد وَعَمْرو وَلَا تَقول مَرَرْت أمس بزيد وَالْيَوْم عَمْرو فَإِذا أعملته عمل الْفِعْل جَازَ لِأَن الناصب ينصب مَا تبَاعد مِنْهُ))[2] ، **فهنا العطف على المجرور الذي قبل حرف العطف.**

ثم وصف ابن السراج رحمه الله تعالى الجر في هذه المسألة على أنَّه جيد كأنَّه هو الرأي الثاني الذي هو ليس بأصل ، إذ يقول : ((وذلك لأنَّ من شأنهم أنْ يحملوا المعطوف على ما عطف عليه ، نحو هذا ضارب زيد وعمرو غدا، وينصبون عمرا... والجر جائز أيضاً، وهو جيد.))[3] .

كما علَّق ابن السراج على هذه المسألة قائلاً : ((إنَّ اسم الفاعل إذا كان لما مضى ، فقلت: هذا ضاربُ زيدٍ وعمروٍ، ومعطي زيدٍ الدراهمَ أمسِ وعمروٍ ، جاز لك أن تنصب "عمرًا" على المعنى لبعده من الجار، فكأنك قلت: وأعطى عمرًا ، .. مررت برجل قائم أبوه ، فترفع الأب وتجري "قائمًا" على رجل؛ لأنَّه نكرة وصفته بنكرة فصار كقولك: مررت برجل يقوم أبوه، فإذا كانت الصفة لشيء من سببه فهي بمزلتها إذا خلصتْ لرجل. وتقول: زيدًا عمروٌ ضاربٌ, كما تقول: زيدًا عمرو يضرب ... فإذا قلت: عبد الله جاريتك أبوها ضارب، فبين النحويين فيه خلاف ، فبعض يكره النصب لتباعد ما بين الكلام، وبعض يجيزه))[4] .

و بيَّنَ أبو سعيد السيرافي رحمه الله تعالى الوجهينِ في الاسم الواقع بعد الاسم المعطوف عليه ، ((تقول: " هذا ضارب زيد وعمرو " ثم تقول: " هذا ضارب زيد وعمرا "، على إضمار " وضارب عمرا "، فاسم الفاعل يتصرف، ويجري مجرى الفعل، وليس بمنزلة الصفة المشبهة))[5] ، فهنا جواز الأمرين في هذا النص الجر على اللفظ ، و النصب على اضمار (ضارب).

---

[1] - الكتاب لسيبويه :1/ 170.
[2] - المقتضب :4/ 151.
[3] - الأصول في النحو :1/ 127.
[4] - الأصول في النحو :1/ 128.
[5] - شرح كتاب سيبويه :1/ 445.

و أوعز ابن يعيش رحمه الله تعالى المفعول على المعنى و الرفع للفاعل إذ يقول : ((أنْ تحمله على المعنى ؛ فإنْ كان المخفوض مفعولًا في المعنى ، نصبت المعطوف؛ و إن كان فاعلاً، رفعته، فتقول: "عجبت من ضرب زيدٍ و عمرو"، و إن شئت: و"عمرًا"، فهو بمنزلة قولك: "هذا ضاربُ زيدٍ وعمرٍو، و عمرًا"، وإنّما كان الوجه الجرّ لتشاكُل اللفظين واتفاق المعنيين، وإذا حملته على المعنى، كان مردودًا على الاوّل في معناه ، وليس مُشاكلًا له في لفظه ، وإذ حصل اللفظُ والمعنى، كان أجود من حصول المعنى وحدَه ، وإذا نصبت؛ قدّرت المصدر بالفعل، كأنّك قلت: "عجبت من أنْ ضرب أو من أن يُضْرب"، ليتحقق لفظُ الفاعل والمفعول))[1] ، فالظاهر هنا جواز الرفع و النصب و عبَّر به (الوجه) على أنَّ هذا القياس ، لتشاكل اللفظين و اتفاق المعنيين .

و قد جاز كلا الامرين عند محمد ابن الناظم بيَّن الوجه في اتباع المجرور إذ يقول : ((اذا اتبع المجرور بإضافة اسم الفاعل إليه فالوجه جر التابع على اللفظ، نحو: هذا ضارب زيد وعمرو، ويجوز فيه النصب))[2] ، فهنا قوله يجوز فيه النصب للدلالة على أنَّ النصب أمر ثانوي ، و الأصل الجر .

قد حدد ابن هشام النصب بإضمار فعل في وجه النصب و هو وصف منون و مثلها في آية قرآنية إذ يقول : ((وإذا أتبع المجرور فالوجه جر التابع على اللفظ؛ فتقول: "هذا ضارب زيد وعمرو" ويجوز نصبه بإضمار وصف منون، أو فعل اتفاقها، وبالعطف على المحل عند بعضهم ؛ ويتعين إضمار الفعل إنْ كان الوصف غير عامل ؛ فنصب: "الشمس" في: "وجاعل الليل سكنا والشمس، بإضمار جعل لا غير؛ إلا إن قدر: "جاعل" على حكاية الحال))[3] .

و بيَّن ابن القيم الجوزية ، الاعرف وهو جر المعطوف عليه اتباعاً بلفظ المعطوف عليه إذ يقول : ((فيه، فالأعرف جر المعطوف اتباعا للفظ المعطوف عليه، نحو: "هذا ضاربُ زيدٍ وعمروٍ" ويجوز نصبه، نحو: "أنت مبتغى جاهٍ ومالا"))[4] ، فهنا حكم تقويمي (الاعرف) وصفَ الحكم الجر بأنَّه الاعرف من النصب .

و قد رجَّح ابن مالك النصب بسبب اضمار فعل قبل الاسم إذ يقول :((هذا ضارب زيد وعمرو وعمرا فالجر مراعاة للفظ والنصب على إضمار فعل وهو الصحيح والتقدير ويضرب عمرا أو مراعاة لمحل المخفوض وهو المشهور))[5] ، و النصب يمثل رأي المؤلف ،

و استساغ الشاطبي رحمه الله تعالى كلا الوجهين إذ يقول الشاطبي: ((أجاز هنا العطف مطلقاً من غير تقييد، والنحويون قد قَيَّدوا جواز الوجهين بأن يصح وقوعُ المعطوف في موضع المعطوف عليه، فإنْ لم يصح وقوعهُ في موضعه لم يَجُزْ إلا النصب، و ذلك نحو: هذا ضاربُ زيدٍ وعمروٍ، فالوجهان هنا سائغان، لأنَّك تقول: هذا ضاربُ عمروٍ. وإذا قلت: هذا الضاربُ الرجل وعمروٍ- بالخفض- لم يَجُزْ؛ لأنك لا تقول: هذا الضاربُ عمرٍ))[6] ، فالظاهر هنا جواز الجر و النصب

---

[1] - شرح المفصل لابن يعيش : 4/ 81.
[2] - شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: 307.
[3] - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 3/ 194.
[4] - إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك : 1/ 538.
[5] - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : 3/ 119.
[6] - شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية : 4/ 311.

و امَّا بدر الدين العيني ، جعل الامرين يشتركان في الجر فيجوز الجر و النصب أيضاً جائز إذ يقول : ((تقول: هذا ضارب زيد وعمرو، فتشرك بين الآخر والأول في الجار، وتقول: هذا ضارب زيد وعمرًا؛ كأنك تقول: وتضرب عمرًا أو ضارب عمرًا.))[1] فهنا قدم الجر على النصب للدلالة على أنَّ النصب أهم من الجر .

و أجاز الفاكهي الامرين إذا أضيف إلى ما بعده قائلاً : ((إذا أضيف إلى ما بعده و أتبع جاز لك في التابع جره على اللفظ ونصبه على المحل نحو: هذا ضارب زيد وعمرو وعمرا))[2] .

و أمَّا عبد القادر البغدادي أورد المسألة بوجهين إذا عطف الثاني على الاسم إذ يقول : ((جاز لك أن تعربه بإعراب الأول، وجاز لك أن تعربه بما كان يجوز في الأول، فيقال: هذا ضارب زيد وعمرو، وإن شئت قلت: هذا ضارب زيد وعمراً، لأنه قد كان يجوز لك أن تقول: هذا ضارب زيداً وعمراً، وإن شئت قلت: هذا ضارب زيداً وعمرو، لأنه قد كان يجوز لك أن تقول: هذا ضارب زيد وعمرو))[3] ، و قوله (وإن شئت قلت: هذا ضارب زيد وعمراً) دلَّ على أنَّ النصب ليس بأصل بل هو فرع عن جر .

و تحدث الأستاذ حسين بن أحمد عن هذه المسألة جاعلاً جواز الحالين إذا اضيف اسم الفاعل إلى الامرين إذ يقول : ((عرفنا أنّ اسم الفاعل يجوز إضافته إلى مفعوله فيُصبح المفعول مضافا إليه , نحو : هذا ضاربُ زيدٍ ، فإذا جاء تابعٌ لهذا الاسم المجرور جاز في التَّابع وجهان:

1 -الجرّ مراعاة للفظ المتبوع , نحو : هذا ضاربُ زيدٍ وعَمْرٍو.

2 -النصب مراعاة لمحلِّ المتبوع ، نحو : هذا ضاربُ زيدٍ وعَمْراً , على اعتبار أن محلّ (زيد) النصب ؛ لأنه مفعول به في الأصل , وهذا هو المشهور))[4] ، فهنا الجر مقدم على النصب .

و حدد الدكتور محمد علي السلطاني ، الفعل المضمر في هذا السياق بعدما أجاز الأمرين إذ يقول :((يجوز في تابع معمول اسم الفاعل المجرور بالإضافة: الجرّ والنصب، نحو: «هذا ضارب زيد وعمرو، وعمرا» فالجرّ مراعاة للفظ، والنصب على إضمار فعل ـ وهو الصحيح ـ والتقدير: «ويضرب عمرا» أو مراعاة لمحلّ المخفوض وهو المشهور))[5]

وصف المراعاة لمحل المخفوض بأنَّه هو المشهور في ذلك قائلاً :((يَجُوزُ في تَابِعِ مَعمولِ اسمِ الفاعِلِ المجرورِ بالإضافَةِ الْجَرُّ والنصْبُ، نحوُ: "هذا ضارِبُ زَيدٍ وعمْرٍو وعَمْراً"، فالجَرُّ مُراعاةً لِلَّفْظِ، والنصْبُ على إضمارِ فِعْلٍ، وهو الصحيحُ، والتقديرُ: "ويَضْرِبُ عَمْراً"، أو مُراعاةً لِمَحَلِّ الْمَخفوضِ، وهو الْمَشهورُ))[6]

ثم تحدث الدكتور محمد عبد العزيز النجار عن هذه المسألة قائلاً : ((وإذا أتبع المجرور، فالوجه جر التابع على اللفظ؛ فتقول: هذا ضارب زيد وعمرو. ويجوز نصبه بإضمار وصف منون، أو فعل اتفاقًا، وبالعطف على المحل عند بعضهم ، ويتعين إضمار الفعل إن كان الوصف غير عامل))[7] ، من خلال ما تقدم يتبين لنا جواز الأمرين لكن الأولى الجر .

---

[1] -المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية :3/ 1438.
[2] - كشف النقاب عن مخدرات مليحة الإعراب ص: 76.
[3] - شرح أبيات مغني اللبيب :7/ 14.
[4] - الأجوبة الجلية لمن سأل عن شرح ابن عقيل على الألفية: 71.
[5] - تيسير وتكميل شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك :3/ 182.
[6] - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : 524.
[7] - ضياء السالك إلى أوضح المسالك :3/ 23.

مسألة: عطف الاسم على الجملة الأسمية المتصدرة ب (ما):

فحوى هذه المسألة ، عطف الاسم المنصوب على الجملة الاسمية المتصدر بما و الاسم المنصوب تحدث عنه سيبويه رحمه الله تعالى إذ يقول :((مَنْ قال: ما أنت وزيداً، قال: ما شأنُ عبدِ الله وزيدا، كأَنَّه قال: ما كان شأنُ عبدِ الله وزيدا، وحمله على كانَ لأنّ كان تقع ههنا، مَنْ قال: ما أنت وزيداً، قال: ما شأنُ عبدِ الله وزيدا. كأَنه قال: ما كان شأنُ عبدِ الله وزيدا، وحمله على كانَ لأنّ كان تقع ههنا. والرفعُ أجودُ))[1] ، فعلة النصب كون الواو بمعنى (مع) لكن وصف سيبويه الرفع بكونه الأجود في ذلك .

و تحدث ابن السراج عن هذه المسألة موجهاً النصب بحذف كان مع اسمها ف زيد خبر منصوب لكان المحذوفة مع اسمها قائلاً : ((حكوا: ما أنتَ وزيدًا، وما شأنُ عبد الله وزيدًا كأنه قال ما كان))[2] ، فهنا النص هو كان المحذوفة قبل الاسم المنصوب مع اسمها .

و جاء في كتاب الانتصار لسيبويه لأبي عباس النحوي :((إذا قلت: ما أنت وزيدا؟ فإنما معناه ما كنت، فإذا قلت: كيف أنت وزيدا؟ فإنما معناه كيف تكون، فذكر أن (ما) لا يكون بعدها في النية إلا الفعل الواجب))[3] فهنا وان اختلف تأويل اللفظ لكنه نفس الاعراب ، و أردف القول في ذلك إنَّ هذه العبارة جاءت على معنى الانكار إذ يقول : ((إذا قلت: ما أنت وزيدا؟ فهذا كلام قد دخل معناه الإنكار وإن كان على لفظ الاستفهام، وإنما ينكر عليه ما قد فعل))[4] ، و أحال أبو الفتح عثمان بن جني على معنى الواو أي جاء بمعنى (مع) إذ يقول : ((وقد جاء المفعول معه في أشياء غير هذا. ما شأنك وزيدا؛ أي مع زيد. أي، ما شأنك مع زيد على تقدير: ما شأنك ملابسا زيدا؛ فهو منصوب بمضمر. وقالوا: ما أنت وزيدا؛ أي: مع زيد))[5] ، فهنا الناصب عند ابي الفتح هو الواو الذي خرج إلى معنى المعية .

و علل أبو سهل الهروي النصب و ذلك بإضمار الفعل المحذوف إذ يقول : ((ما أنت وزيدًا» و «مالك وزيدًا» تنصب «زيدًا» بإضمار فعل، كأنك قلت: ما أنت وملابسة زيد، أو ما لك تلابس زيدًا، وإضمار «أن» قولك: «لا يسعني شيءٌ ويضيق عنك» تنصب «ويضيق» بإضمار «أن» تقديره: لا يجتمع أن يسعني شيء ويضيق عنك))[6] فهنا على رأي أبو سهل الهروي الفعل هو العامل في هذا النص .

و أحال ابن الخشاب نصب الاسم (زيد) في هذه المسألة الى معنى الانكار الذي تضمنه الكلام مفصلاً في ذلك : ((الكلام يتضمن إنكاراً إذا قلت: ما أنت وزيداً، فهو استفهامٌ على سبيل الإنكار وقد أجروا "كان" في هذا الباب مجرى الأفعال الحقيقية، فنصبوا بها المفعول معه،))[7] ، و ردَّ مجد الدين أبو السعادات النصب إلى باب المفعول معه إذ يقول :((منها قولهم:" ما أنت وزيدا؟ " و" مالك وزيدا؟ " و" ما شأنك (2) وزيدا"؟ وهذا من باب المفعول معه.))[8] ، أي : أنَّ الواو بمعنى مع .

واشترط أبو البقاء العكبري في وجود معنى الواو بمعنى الواو وجود الفعل إذ يقول :((إذا لم يكن فى الْكَلَام فعلٌ لم يجز النصب فِيمَا بعد الْوَاو بِمَعْنى (مَعَ) لأنَّ الْوَاو مقويَّةٌ لِلْفِعْلِ حتَّى يصل إِلَى الِاسْم فَيعْمل فِيهِ فَإِذا لم

---

[1] - الكتاب لسيبويه :1/ 310.
[2] - الأصول في النحو :2/ 251.
[3] - الانتصار لسيبويه على المبرد: 100.
[4] - المصدر نفسه : 101.
[5] - شرح اللمع في النحو: 202.
[6] - الأزهية في علم الحروف: 81.
[7] - المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب: 185.
[8] - البديع في علم العربية : 1/ 143.

يكن فعل لم يكن عَامل يقوَّي))[1] هذا يعني أنه ينكر نصب الاسم على معنى المعية ، و علَّق ابن عصفور رحمه الله تعالى على ذلك على أنَّ الناصب بلفظ الملابسة و علل عدم اظهار الفعل إذ يقول : ((«ما أنت وزيدا»، فـ «زيدا» منصوب بإضمار الملابسة تقديره: ما شأنك وملابسة زيد، وما أنت وملابسة زيد، ولم يظهر الفعل في جميع ذلك لجريانه مجرى المثل في كثرة الاستعمال))[2]

و أجاز محمد بن مالك إضمار كان و اسمها على أن زيد خبر كان المنصوب ، لذا أنَّ الاسم منصوب بكان فيقول : ((جاز إضمار كان هنا لكثرة إظهارها، كما جاز ذلك في: ما أنت وزيدا))[3] ، فالذي يبدو والله اعلم ان الواو بمعنى المعية والسبب في ذلك يصلح ان نضع مع بمعنى الواو اما كونه خبراً لكان المحذوفة فهذا شيء مستبعد والسبب في ذلك ركاكة العبارة و عدم تناسبها مع الدلالة .

مسألة : لا براح :

لا النافية، ففي هذه المسألة فيها وجهان الرفع و النصب الذي هو الأجود عند سيبويه جعل إذ يقول : ((لا بَراحُ والنصبُ أجودُ وأكثر من الرفع؛ لأنك إذا قلت لا غلامَ فهي أكثر من الرافعة التي بمنزلة ليس))[4] ، فهنا جعل سيبويه النصب أجود من الرفع لتكون لا عاملة فيه ،

و أوعز المبرد رحمه الله تعالى ان لا تعمل عمل ليس و الخبر محذوف في السياق العبارة إذ يقول : ((«لا براح» حيث أعمل «لا» عمل «ليس»، فرفع بها الاسم «براح» وحذف الخبر))[5] ،هذا يعني أنَّ لا ، و جاءت عند ابن السراج رحمه الله تعالى بمنزلة ليس إذ : ((جعلها بمنزلة "ليس"))[6] فعلى هذا الأساس الخبر محذوف والاسم باقٍ .

و أضاف أبو سعيد السيرافي رحمه الله تعالى الرفع بالابتداء قائلاً في ذلك :((لا " بمنزلة " ليس "، ورفع " براح " بها، وجعل الخبر محذوفا. ويجوز أن يكون رفع " براح " بالابتداء وحذف الخبر. غير أن الأحسن إذا رفع ما بعد " لا "))[7] هذا يعني ان لا غير عاملة لو رفع الاسم بالابتداء .

و حدد الرماني رحمه الله تعالى شبه الجملة التي محلها الخبر فتكون هي التي في محل النص لا الاسم (برح) إذ يقول : ((فهذا على معنى: ليس براح لنا، كأنَّه: لا براح لنا، وحذف الخبر ليس على معنى تكرير الاستفهام في: أرجل أم امرأة؟ وما كان على هذه الطريقة، ولا على معنى النفي العام على تقدير جواب: هل من براح؟))[8] ، و أمَّا ابن يعيش حدد الخبر المحذوف بصياغة المفرد وهو الخبر المحذوف تقديره (لي) إذ يقول :(("لا" بمنزلةِ "ليس"، ورَفَعَ "براح" بها، والخبرُ محذوف، وتقديره: لا بَراحٌ لي. ويجوز أن يكون رفع "براح" بالابتداء وحذف الخبرَ))[9] ، من هذا يتبين لنا أنَّ النصب أوجب من الرفع و أجود .

مسألة : تذكير أو تأنيث (دابق) :

---

1 - اللباب في علل البناء والإعراب : 1/ 282.
2 - شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : 2/ 174.
3 - شرح التسهيل لابن مالك : 2/ 10.
4 - الكتاب لسيبويه : 2/ 304.
5 - المقتضب : 4/ 574.
6 - الأصول في النحو : 1/ 96.
7 - شرح كتاب سيبويه : 1/ 326.
8 - شرح كتاب سيبويه للرماني: 407.
9 - شرح المفصل لابن يعيش :1/ 269.

في هذا اللفظ ذكر سيبويه وجهان له وهما التذكير و التأنيث إذ يقول سيبويه : ((ودابقٌ الصرف والتذكير فيه أجود))[1] فهنا وصف سيبويه التذكير في لفظ دابق أجود من تأنيثه ، و جاء في كتاب المذكر و المؤنث لأبي بكر الانباري إنَّ هذا اللفظ يذكر و يؤنث إذ يقول : ((دابقٌ)؛ يُذكَّرُ ويؤنث، فمن ذكّر قال: هو اسم للوادي أو النهر، ومن أنثه جعله اسماً للمدينة))[2] وليس هناك تفاضل أو إشارة إيهما أغلب ، و بينَ ابن عصفور رحمه الله تعالى معنى هذا الاسم و هو قرية قرب حلب إذ يقول مجد الدين أبو السعادات : ((دابق: قرية قرب حلب بينها وبين حلب أربعة فراسخ))[3] ، و أوضح أيضاً حركة الباء فيها إذ يقول : ((دابق: بفتح الباء، اسم موضع))[4] ، ثمَّ بينَ ابن عصفور رحمه الله تعالى أن الشائع في هذه اللفظة هو التذكير قائلاً : ((حيث ذكّر وصرف (دابق) وهذا هو الشائع، وقد تؤنث وتمنع من الصرف))[5] ، هذا يعني أنَّ الأصل فيها التذكير و التأنيث فرع عن ذلك . و أورد ابن الصائغ مجموعة ألفاظ يجوز فيها التذكير و التأنيث و من ضمنها لفظة (دابق) إذ يقول : ((وجاء عنهم التّذكير والتّأنيث في خمسة؛ وهي: (منى) و (دَابِق) 5 و (هَجَر) و (حنين) و (حَجْر) - وهو قصبة اليمامة -؛ فيجوز صرفها وترك صرفها، وما عدا هذه المواضع الثّمانيّة6 فالغالبُ تركُ صرفه))[6] ولم يحدد أيهما أغلب في هذه اللفظة .

ثم لخَّص أحد الباحثين أنَّ هذه اللفظة أنَّها لفظة ممنوعة من الصرف و بيَّن أوجه التذكير أو التأنيث في هذه اللفظة إذ يقول : ((منع (دابق) من الصرف؛ لأنه ذهب به الى معنى البلدة وهي مؤنثة، فاجتمعت فيه علتان هما العلمية والتأنيث كما هو الحال في الأعلام المؤنثة))[7]

و بينَ الدكتور عبد العزيز سفر غلبة التذكير في لفظة دابق الأجود فيها التذكير إذ يقول : ((ومن أسماء الأرضين التي يجوز فيها الصرف والمنع مع رجحان كفة الصرف «دابق» لغلبة التذكير عليها (و «دابق» الصرف والتذكير فيه أجود،))[8] ، و الجواز في تأنيثه فهو فرع عن أصل لذا أن التذكير هو الأصل في هذه اللفظة ، فهنا : ((دابق حيث جعله اسما للمكان والبلد وهو مذكر ويجوز فيه كذلك تأنيثه ومنعه من الصرف إذا أردناه بمعنى البقعة والبلدة لكن التذكير هو الغالب))[9] ، فالذي يبدو لي أن هذا الاسم هو ما يكون التذكير هو الأصل فليس فيه علامة دالة على التأنيث و التأنيث جائز .

---

[1] - الكتاب لسيبويه : 3/ 243.
[2] - المذكر والمؤنث : 2/ 38.
[3] -البديع في علم العربية :2/ 281.
[4] - المصدر نفسه :2/ 730.
[5] - شرح جمل الزجاجي لابن عصفور :1/ 440.
[6] - اللمحة في شرح الملحة : 2/ 773.
[7] - الشاهد الشعري النحوي عند الفراء في كتابه معاني القرآن: 352.
[8] - الممنوع من الصرف في اللغة العربية: 40.
[9] - الممنوع من الصرف في اللغة العربية: 43.

الاستنتاجات

بعد إتمام بحثي هذا ولله الحمد توصلتُ إلى مجموعة من النتائج وهي على النحوي الآتي :

- إنَّ هذا المصطلح ليس يحصر وجوده في النحو العربي ، بل أنَّه مصطلح لُغوي فهو حكم تقويمي تستعمله النحاة للتعبير عن القيمة النحوية أو غير النحاة كما هو الحال في المعجم أو الصرف أو حتى المباحث الصوتية .
- مصطلح (الأجود) في اللغة يفاضل بين مسألتين إحداها أكثر فصاحة من الأخرى وليس فقط تحديد الخطأ و تشخيص الصواب.
- أنَّ العلماء استعملوا مصطلح الأجود مقترناً بغيره من المصطلح لتأكيد إثبات رأي أو تأكيد في ترك رأي ما فهو في كلا الحالين يستعمل لتثبيت فكرة يريد المؤلف إثباتها سواء أكان ذلك سلباً أم إيجاباً .
- ربما كان هذا المصطلح يمثل رأي المؤلف في تصوراته و أفكاره فقد يوصف أمر بأنَّه أجود و عند مؤلف آخر غير أجود أو غير صحيح ، فالمصطلح يعكس تصورات المؤلف في المسائل النحوية التي ضمنها في مؤلفه .
- لا يمكن الاستغناء عن هذا المصطلح و ذلك لأهميته في تفضيل شيء عن شيء آخر ، و لأن النحو قائم على أشياء متفاوته تفرض على الباحث النحوي أنْ يرجح بعضها و يختار منها بوساطة هذا المصطلح (الأجود) .
- مصطلح الأجود له أثر كبير في التوجيه النحوي و تحديد الصحيح منها في المسائل النحوية، فهو أداة حكم تقويمية أي تقويم و تصحيح مسائل النحو .
- أنَّ مصطلح (الأجود) له فائدة كبيرة في التوجيه النحوي في تفضيل رأي عن رأي آخر أو مسألة عن مسألة أخرى وهكذا يستعمل في النص النحوي لترجيح في المسائل النحوية وذلك بغية الوصول إلى الدقة في التوجيه النحوي .

المصادر والمراجع :

١- **ارتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745 هـ) ،تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد ،مراجعة: رمضان عبد التواب ، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة: الأولى، 1418 هـ - 1998 م.**
٢- **إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (المتوفى 767 هـ) ، المحقق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، أطروحة دكتوراة للمحقق، الناشر: أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، 1373 هـ - 1954 م.**
٣- **الإيضاح في شرح المفصل: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: 646 هـ)، المحقق: الدكتور إبراهيم محمّد عبد الله، الناشر: دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: 1، تاريخ النشر: 1425 هـ.**
٤- **لأجوبة الجَلِيَّة لمن سأل عن شرح ابن عقيل على الألفيَّة : حسين بن أحمد بن عبد الله آل علي .**

٥- الأُزهية في علم الحروف : محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي (المتوفى: 433 هـ).
٦- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: 316هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت: 52/1 .
٧- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
٨- الأشباه والنظائر في النحو : عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911 هـ)، المحقق: عبد الإله نبهان - غازي مختار طليمات - إبراهيم محمد عبد الله - أحمد مختار الشريف، الناشر: مجمع اللغة العربية بدمشق، سنة النشر: 1407 هـ - 1987 م.
٩- الانتصار لسيبويه على المبرد: أبو العباس، أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي (المتوفى: 332 هـ)، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1416 هـ - 1996 م.
١٠- البديع في علم العربية: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: 606 هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1420 هـ
١١- تصحيح الفصيح وشرحه: أَبُو محمد، عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُسْتَوَيْه ابن المرزبان (المتوفى: 347هـ)، المحقق: د. محمد بدوي المختون، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية [القاهرة]، عام النشر: 1419هـ - 1998م.
١٢- التعريفات: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: 816هـ) المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت -لبنان، الطبعة: الأولى 1403هـ -1983م
١٣- التعليقة على كتاب سيبويه: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفى: 377هـ)، المحقق: د. عوض بن حمد القوزي (الأستاذ المشارك بكلية الآداب، الطبعة: الأولى، 1410هـ - 1990م: 328/1 .
١٤- تيسير وتكميل شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك : د. محمّد علي سلطاني الناشر: دار العصماء، الطبعة:1.
١٥- العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: 170هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.
١٦- عمدة الكتاب: أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: 338هـ)، المحقق: بسام عبد الوهاب الجابي، الناشر: دار ابن حزم - الجفان والجابي للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى 1425 هـ - 2004 م .
١٧- شرح أبيات سيبويه: يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (المتوفى: 385هـ) ، المحقق: الدكتور محمد علي الريح هاشم ، راجعه: طه عبد الرءوف سعد ، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر ، عام النشر: 1394 هـ - 1974 م
١٨- شرح أبيات مغني اللبيب: عبد القادر بن عمر البغدادي (1030 هـ - 1093 هـ) ، المحقق: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق ، الناشر: دار المأمون للتراث، بيروت ، الطبعة: (جـ 1 - 4) الثانية، (جـ 5 - 8 الأولى) ، عام النشر: عدة سنوات (1393 - 1414 هـ)

١٩- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت 686 هـ) ، المحقق: محمد باسل عيون السود ، الناشر: دار الكتب العلمية ، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 2000 م
٢٠- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: 769 هـ) .
٢١- شرح تسهيل الفوائد: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (1410هـ - 1990م)
٢٢- شرح جمل الزجاجى لابن عصفور الأشبيلي : علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى: 669 هـ)
٢٣- شرح الرضيّ على الكافية : محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (المتوفى: نحو 686 هـ) ، تاريخ النشر: 1398 هـ.
٢٤- شرح اللّمع في النحو : أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392 هـ)، المحقق: الدكتور محمّد خليل مراد الحربي ،الناشر: دار الكتب العلميّة ، الطبعة: 1
تاريخ النشر: 1428 هـ.
٢٥- شرح الكافية الشافية: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك ، الطائي الجياني ، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريديالناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة ، الطبعة: الأولى، 1402 هـ - 1982 م: 198/1 .
٢٦- شرح كتاب سيبويه : أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: 368 هـ)، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 2008 م.
٢٧- شرح كتاب سيبويه [جزء من الكتاب (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال) حُقِّق كرسالة دكتوراه]: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (296 - 384 هـ)، أطروحة دكتوراة لـ: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، إشراف: د تركي بن سهو العتيبي، الأستاذ المشارك في قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام، جامعة: الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض - المملكة العربية السعودية، عام: 1418 هـ - 1998 م.
٢٨- شرح المفصل للزمخشري: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: 643هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م .
٢٩- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، : أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى 790 هـ)، المحقق: مجموعة محققين وهم: الجزء الأول/ د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، لجزء الثاني/ د. محمد إبراهيم البنا، الجزء الثالث/ د. عياد بن عيد الثبيتي.الجزء الرابع/ د. محمد إبراهيم البنا/د. عبد المجيد قطامش.الجزء الخامس/ د. عبد المجيد قطامش. الجزء السادس/ د. عبد المجيد قطامش.الجزء السابع/ د. محمد إبراهيم البنا/د. سليمان بن إبراهيم العايد/د. السيد تقي.الجزء الثامن/ د. محمد إبراهيم البنا ، الجزء التاسع/د. محمد إبراهيم البنا، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، 1428 هـ - 2007 م.

٣٠- ضياء السالك إلى أوضح المسالك: محمد عبد العزيز النجار، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى 1422هـ - 2001م
٣١- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: 395هـ)، الناشر: محمد علي بيضون، الطبعة: الطبعة الأولى 1418هـ-1997م.
٣٢- سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولي 1421هـ- 2000م
٣٣- الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: 180هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، 1408 هـ - 1988 م.
٣٤- الكناش في فني النحو والصرف: أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (المتوفى: 732 هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، عام النشر: 2000 م.
٣٥- كشف النّقاب عن مخدرات مليحة الإعراب: عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن أحمد ابن علي الفاكهي المكيّ، جمال الدِّين (المتوفى: 972 هـ)، الناشر: مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة: 1 ، تاريخ النشر: 1427 هـ.
٣٦- اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: 616هـ)، المحقق: د. عبد الإله النبهان، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولى، 1416هـ 1995م.
٣٧- اللمحة في شرح الملحة: محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (المتوفى: 720هـ)، المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1424هـ/2004م.
٣٨- المرتجل (في شرح الجمل) : أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (492 - 567 هـ)، تحقيق ودراسة: علي حيدر (أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق)، الطبعة: دمشق، 1392 هـ - 1972 م.
٣٩- المسائل البصريات: أبو علي الفارسي (ت 377 هـ)، المحقق: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، الناشر: مطبعة المدني، الطبعة: الأولى، 1405 هـ - 1985 هـ.
٤٠- المذكر والمؤنث: أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فَروة بن قَطَن بن دعامة الأنباري (المتوفى: 328 هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عضيمة، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، الناشر: جمهورية مصر العربية - وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث، سنة النشر: 1401 هـ - 1981 م
٤١- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، المحقق: فؤاد علي منصور، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1418هـ 1998م.
٤٢- المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: 285هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب. – بيروت.
٤٣- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (المتوفى 855 هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د.

أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، 1431 هـ - 2010 م.

٤٤- المقصور والممدود: أبو علي القالي إسماعيل بن القاسم (280 هـ - 356 هـ)، المحقق: د. أحمد عبد المجيد هريدي (أبو نهلة)، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1999 م.

٤٥- معجم مقاييس اللغة : أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: 395هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون ، الناشر: دار الفكر، عام النشر: 1399هـ - 1979م.

٤٦- المفصل في تاريخ النحو العربي ، الجزء الأول ، قبل سيبويه د، محمد خير الحلواني مؤسسة الرسالة بيروت ، ط1، 1378ه.

٤٧- الممنوع من الصرف في اللغة العربيّة : عبد العزيز علي سفر، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: 1، تاريخ النشر: 2009 م .

٤٨- قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه، إعداد الطالب: إيهاب عبد الحميد عبد الصادق سلامة، رسالة: دكتوراة، قسم اللغة العربية، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، إشراف: الأستاذة الدكتورة: أميرة أحمد يوسف (أستاذ النحو والصرف)، الأستاذة الدكتورة: حسنة الزهار (أستاذ علم اللُّغَة)، عام النشر: 2016 م

٤٩- الشاهد الشعري النحوي عند الفرّاء (ت:207 هـ) في كتابه (معاني القرآن) دراسة نحوية: عبد الهادي كاظم كريم الحربيّ ، إشراف: أ. م. د. صباح عطيوي عبود، رسالة قدّمها المؤلف الى مجلس كليّة التربية/ جامعة بابل، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللّغة العربيّة وآدابها 1426 هـ ... 2005 م .